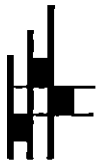

خنام
نحو آفاق جديدة

بعد خمس سنوات من ظاهرة «الربيع العربي» وظهـور مآلاتـه في البلـدان التـي شهدت هذا الربيع كثرت أوصاف إدانته بأنه: خريف، أو خراب، أو مؤامرة، أو أنه ربيع المغفلين. وهلم جراً.

العالم في الغالب تحول مـن حكـم الفـرد إلى حكومـات المشـاركة والمسـاءلة والشفافية وسيادة حكم القانون كما حدث في أوربا وأمريكا وبعـد ذلـك في أوربـا الجنوبية، وأمريكا الجنوبية، وأوربا الشرقية، وأفريقيا جنوب الصحراء.

العـالم العربـي مـن المحـيط إلى الخلـيج صـار اسـتثناءاً مـن هـذا التحـول الديمقراطي.

الديمقراطية هي مأسسة لكفالة حقوق الإنسان النابعة من خمسـة أصـول هـي: الكرامة، والعدالة، والحرية، والمساواة، والسلام.

وهي أصول ثابتـة في قطعيـات الـوحي الإسـلامي، وثمـرة تجـارب الإنسـانية الصاعدة.

ولكن في المحيط العربي أفلحـت نظـم الحكـم الاسـتبدادي أن تحـافظ عـلى سلطانها عقوداً من الزمان حتى صارت الظاهرة توصف بالاستثناء.. هذا السلطان استطاع أن يقمع الاجتهاد الفكري، والاجتهاد السياسي، ويبطل التطور السياسـي لذلك لم يسبق الربيع العربي انتشار حركة وعي فكري، وثقافي، وسياسي.

الحركات الشبابية التي أطاحت برؤوس الاستبداد استخددمت وسائل مبتكرة غافلت أجهزة الأمن الطاغية ولكنها لم تكن منظمة ولا مستقطبة لقـوى اجتماعيـة

مثابرة.

ومع أن النظم الاستبدادية أفلحت في قمع الفكر، والتطور السياسي، فإنها لأغراضها القمعية طورت أجهزة الأمن والدفاع حتى كانت أشبه بدولة في حضن الدولة.

بعد الإطاحة بالرؤوس لم تبق في الساحة السياسية إلا قوى الولاءات الموروثة القبيلة، والطائفية، والإثنية، والقوى الدينية الإسلامية والمسيحية التي حافظت على وجودها عبر أنشطة دينية، واجتماعية. هذا إلى جانب قوى التطرف الإسلاموي.

الولاءات الموروثة بطبيعة حالها استقطابية تقود مع المشاحنة لحروب أهلية. القوى السياسية الدينية كثير منها معتمد على تعبئة عاطفية وخدمية اجتماعية تمنحها شعبية ولكن لا تؤهلها لإدارة الواقع الاجتماعي والدولي الحديث. في هذه الظروف لم يبق إلا الدولة الحضينة والدولة المارقة.

موجة التاريخ التي تجعل الأمة العربية الإسلامية منطقية مع مبادئ عقيدتها السياسية ومنطق العصر الحديث وهما يستوجبان نظاماً يكفل منظومة حقوق الإنسان المنطلقة من الأصول الخمسة: الكرامة، والعدالة، والحرية، والمساواة، والسلام؛ موجة مهما تأخرت مصيرها أن تعم.

الدولة الحضينة على أحسن الأحوال سوف تعود إلى المربع الأول مربع القابلية للانفجار. والدولة المارقة ليست مستدامة لأنها تعتمد على مرجعية ماضوية خالية من منهاج التدبر، وتنافح واقع العصر الذي تعيش فيه.

إن المستقبل المجدي متعلق بطبعة ثانية مجدية للربيع العربي تقوم على صحوة فكرية، وعقد اجتماعي، وقوى اجتماعية مصممة على تحقيقه.

نعم الإرهاب من وسائل أنشطة القاعدة وداعش، بل هي أدخلت أساليب أبلغ في الوحشية كالاستعراض بقطع الرؤوس، وحرق الضحايا والإكثار من الاستقتال

في شكل سلاح دمار شامل. ولكن مفاهيم الإرهاب المعهودة لا تكفي لفهم هذه الظواهر، إنها تحدٍ لنظام الدولة الوطنية، ونظام الأمم المتحدة، لإقامة نظام حوكمة وعلاقات دولية مستنبط من أعماق الماضي، وخارج من نهج التدبر الإسلامي، ومن الواقع السياسي والدبلوماسي المعاصر.

وهو في ذلك يلبي أشواق قوى اجتماعية حقيقية، ويتحدى نظم حكم عليها مآخذ حقيقية، ويتحدى نظاماً دولياً فيه عيوب حقيقية؛ وحتى في قسوة أساليبه يستشهد بسوابق تاريخية في تراثنا، بعضها زائف وبعضها حقيقي كحرق العُصاة، والتمثيل بجثث القتلى.

كثير من الحكومات وسعت مفهوم الإرهاب لكي تدين به كل مخالفيها.

هنالك الآن مخاوف عميقة وحقيقية من الإرهاب برر لحكام اتباع ماكارثية جديدة وأممية.

ومثلما انتشرت هذه المكارثية الجديدة توسع الجهاديون الجدد في مفاهيم التكفير واستباحة دماء وأموال الناس.

الفكر الواعي مطالب بإلحاح ببيانات واضحة لمفاهيم الإرهاب، ولمفاهيم الجهاد منعاً لهذا الاستغلال الباطل.

فالضابط ضد المكارثية ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1]. والضابط ضد الإرهاب أن يعرف بصورة واضحة ليشمل الإرهاب الأهلي والإرهاب الرسمي فلا يسمح باستخدامه شماعة لإدانة المعارضين.

ولكن هنالك قضايا جوهرية ينبغي مخاطبتها:

أولاً: هنالك حرب أهلية فكرية في المنطقة، والحرب أولها كلام:

(١) سورة المائدة الآية (٨).

• مقولة أصولية إسلاموية بالولاء والبراء، ونتيجتها الانفراد بدعوى الفرقة الناجية، وتكفير الآخرين واستباحة دمائهم قنبلة موقوتة لا تلبث أن تنفجر، وتقابلها قنبلة أخرى هي مقولة الأصولية العلمانية التي تعمل على طرد المرجعية الإسلامية من الشأن العام. ههنا ينبغي إجراء مراجعات أساسية للتعايش في إطار حقوق الإنسان، وشرعية التعددية، والاحتكام للآلية الديمقراطية.

• مقولة الروافض التي تكفر الشيعة، ومقابلها مقولة النواصب التي تكفر أهل السنة؛ وبالتالي التحضير لمواجهات العنف. مقولتان تمثلان قنابل موقوتة تدمر السلام الاجتماعي داخل الدول وفيما بينها، ههنا الحاجة ماسة لتطورات مستنيرة للتعايش والتعاون في المتفق عليه، والحوار بالتي أحسن فيما يقبل التفاهم، وتعليق ما يستحيل الاتفاق فيه على أساس: في الوقائع: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْئَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [1] وفي المعتقدات: ﴿ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [2].

• مقولة الدعوة للإسلام بحد السيف، وإن هذا هو الأسلوب الذي انتشر به الإسلام باطلة. نعم خاض المسلمون معارك، وحققوا فتوحات نتيجة لمواجهات سياسية بين دول. ولكن الدعوة للإسلام لها ضابط واضح ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [3].

ثانياً: شرعية الحكم بمقياس الإسلام وبمقياس الوعي الإنساني تقوم على المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون؛ ما يوجب تطوير النظم الجمهورية للوفاء بهذه الاستحقاقات، وتطوير النظم الملكية للتوفيق بينها وبين الملكية على أساس الملكية الدستورية.

(١) سورة البقرة الآية (١٣٤).
(٢) سورة الحج الآية (٦٩).
(٣) سورة النحل الآية (١٢٥).

ثالثاً: الشعار الإسلامي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والمقاصد، شعار جامع وقادر على التوافق مع غير المسلمين. ولكن مطلب تطبيق أحكام الشريعة واردة فيه التفرقة. لذلك وعلى أساس اجتهاد مقاصدي، ينبغي الاتفاق على دليل يتناول الأولويات، ومطالب الواقع زماناً ومكاناً، وعلى أساس مقاصد الشريعة: تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان، والطاعة قدر الوسع، وغيرها من المباديء المضيئة.

رابعاً: العدالة السياسية لا تكتمل إلا إذا سندتها عدالة اجتماعية. إن عدم عدالة توزيع الثروة والدخل بين السكان، وبين الدول إقليمياً ودولياً يمنع التوازن. والتوازن سر الاستقامة. إن الغبن الاجتماعي أكبر مهدد للسلام الاجتماعي القطري، والإقليمي، والدولي. لا بد من عقد اجتماعي محكم وعادل بين السكان، وبين وحدات الانتماء الإقليمي، وبين دول العالم. النظام الاقتصادي العالمي الحالي خطر على السلم والأمن الدوليين. عجبت للاهتمام بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإهمال الدوافع لامتلاكها. الحرص على امتلاك أسلحة الدمار الشامل تحكمه ثلاثة عوامل: الإمكانات المادية، والمعرفة التكنولوجية، والدوافع. الإمكانات المادية، والمعرفة التكنولوجية متوافرتان. ما ينبغي التأثير فيه هو الدوافع.

خامساً: قضية احتكار المعرفة بل وجذب حامليها إلى خارج أوطانهم. لقد صار تفاوت المعرفة لا سيما التكنولوجية أهم وسائل القوة الناعمة لزيادة قوة الأقوياء. وتجريد الضعفاء. الحاجة ماسة لوضع ضوابط لنزيف العقول، والحاجة الماسة لمراجعة قوانين براءة الاختراع بصورة توفق بين تحرير التبادل التكنولوجي وتميز المبدعين والمخترعين.

سادساً: ومن النواحي الثقافية والتنموية هنالك حاجة لعلاقات خاصة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء ومع دول حوض النيل، ومع الدول المتشاطئة في البحر الأبيض المتوسط.

سابعاً: العلاقات الدولية القائمة على أساس نظام الأمم المتحدة حالياً تتطلب مراجعات على أساس:

- أنها صيغت عندما كانت العضوية ٥١ دولة وهي الآن ١٩٣ دولة. لا بد من إعطاء صوت للحضور الجديد.

- تحقيق العدالة، فالنظام الحالي يمنح دولاً خمساً حق النقض بصورة أدت إلى تعطيل دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلام الدوليين. المساواة على أسس يتفق عليها من شروط الديمقراطية.

- وضعت نظم الأمم المتحدة في وقت تركزت الأهمية على مساجلات القوة بين الدول. الآن صارت المسائل الاجتماعية والبيئية ذات أهمية كبرى، كذلك تنامي دور منظمات المجتمع المدني المختلفة. الأمم المتحدة الآن تعمل كأنها حكومات متحدة. هذا يتطلب مراجعة لنظام الأمم المتحدة لمراعاة المستجدات. النظام الدولي الحالي وضعه المنتصرون بعد الحرب الأطلسية الثانية وكان عدد الدول ٥١ دولة وهم الآن ١٩٣ دولة. ووضع في مناخ جعل الأولوية للعلاقات بين الدول وعلى أساس أمني علاجي ولكن في السنوات منذئذٍ اشتعلت الحروب في كل مكان لأسباب دينية، وفكرية، ما يوجب الاهتمام باستراتيجية وقائية.

إن الذي يغذي العنف الآن هو اختلافات عقائدية، وفكرية، فالأمن والسلام الدوليين يستوجبان التركيز على نهج وقائي.

وحتى في صعيد الأمن والسلام بين الدول، فإن وضع حق النقض في يد خمس دول منع اتخاذ قرارات ضرورية للسلام والأمن مهما كان رأي أغلبية الدول لأن إحدى الدول الخمس استخدمت حق النقض.

كما أن العامل الاقتصادي بين العالم الغني والعالم الفقير صار من أهم أسباب التحدي للأمن والسلم الدوليين، حقيقة أدت لتكوين لجنة برانت لحوار الشمال والجنوب في الثمانينات من القرن العشرين، ولكن توصياتها أهملت.

كذلك اتخذت الأمم المتحدة أهداف الالفية في عام ٢٠٠٠م والآن قرارات التنمية المجدية. ولكن هذه القرارات لا تنفذ لعدم وجود آلية للمساءلة ما يعني استمرار التظلم وخطره على السلم والأمن الدوليين.

ثامناً: ثورة المعلومات والاتصالات مع حرية السوق كونت حقيقة العولمة، وهي حلقة متقدمة من حلقات تطور الإنسانية ينبغي الترحيب بها. ولكن العولمة مع وجود توازن قوى إستراتيجي وإعلامي لصالح الدول الغنية يجعل العولمة أمركة أو أية دولة تملك الإمكانات. هذا يتطلب الاتفاق على ميزان للعولمة حتى لا تواصل دورها الحالي بخلق إمبريالية جديدة بوسائل القوة الناعمة.

تاسعاً: الدولة الوطنية هي أفضل وسيل لإدارة الشأن السياسي وتوفير الأمن وتحقيق التنمية، ولكنها حتى بعد الاتفاق على أسس جديدة للحوكمة ليست كافية، فهنالك تطلعات لعلاقات عبر الحدود بين الدول: تطلعات لرابطة قومية، ولرابطة إسلامية، ولمعاهدة دولية. المطلوب هو إيجاد معادلة للتوفيق بين هذه التطلعات فهي تنطلق من انتماءات حقيقية، وروابط لا تقوم على القهر بل على حرية الاختيار.

عاشراً: نعم علينا أن نطور الرابطة العربية، ولكن هذه الرابطة تشدها حتماً علاقات أمنية مع ثلاث دول مجاورة: تركيا، وإيران، وإسرائيل. العلاقة الإقليمية مع تركيا وإيران ضرورية. وأما إسرائيل فينبغي أن تواجه بشروط سلام تحقق المطالب الفلسطينية والعربية المشروعة.

هذه القضايا العشر كفيلة إذا لم تخاطب بالوعي والجدية اللازمة بفتح نوافذ التشظي، وللثورات الاجتماعية المنكفئة، وبفتح النوافذ الإمبريالية جديدة.

وهذه احتمالات واردة، وبقدر احتمالاتها المدمرة فإنها تتيح فرصة تاريخية تجعل من الأزمة فرصة:

ما صفا البحر إلا وهو منتقص وما تعكر إلا في الزيادات!

من الذين يستطيعون الإقدام على هذه الفرصة؟

هنالك الآن عشرات من مراكز البحث والدراسة في كل أركان العالم العربي ما يوجب عليهم الإقدام على تقديم اجتهاد فكري، وعقد اجتماعي جديد، وأسس للعلاقات الإقليمية، ولنظام دولي أعدل وأفضل.

سوف أجعل من هذا الكتاب أساساً لخطاب المفكرين والعلماء، ورجال ونساء الدولة والإعلام، عساهم يتنادون لمنبر جامع يقدم تشخيصاً للحالة، وتوصيات لعلاجها، مستفيدين من أطروحات هذا الكتاب. وأخص بالمناشدة منتدى الوسطية العالمي، ومركز القدس للدراسات السياسية، ونادي مدريد لعضويتي فيها، ولكن النداء مفتوح لكل من ﴿أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.